تطوير البيئة الحضرية للمناطق العشوائية مدينة بغداد أنموذجا

المدرس الدكتورة
انتظار جاسم جبر
جامعة بغداد – كلية الآداب
قسم الجغرافية

المدرس الدكتورة
شروق نعيم جاسم
جامعة بغداد – كلية الآداب
قسم الجغرافية

المستخلص :-

إن الحديث عن المدينة هو حديث عن المجتمع بكل مكوناته وخصائصه، فالمدينة هي كيا ن ذو أبعاد عمرانية وسوسيولوجية واقتصادية وثقافية، في حين إن المجتمع هو نظام من العلاقات الاجتماعية يؤثر ويتأثر بهذا الكيان الفيزيقي ألا وهو المدينة، فالاهتمام بالمدينة يعد من أفضل الطرق الحضارية لتحقيق التنمية وهذا من خلال تسطير برامج تنموية شاملة تضع في اعتبارها منهجا جديدا في تسيير المدن، وذلك لخلق نوع من التجانس بين كل القطاعات والأقاليم وكذا إلى إعادة رسم الخريطة السكانية والاقتصادية للمدينة، وكذلك لتدارك الفجوة واللاتوازن ما بين كل المناطق وتثمين الإمكانيات من خلال السهر على تحقيق التنمية المستدامة في كل والفضاءات، وهذا من خلال ضمان توازن اجتماعي اقتصادي وحماية ودعم ايكولوجي في إطار التنمية المستدامة .

إن السكن العشوائي من الظواهر القديمة في المدن العراقية ، غير إن انتشار هذه الظاهرة حاليا يدل على النمو السكاني السريع والسياسات الحضرية غير السليمة ما نتج عنه اختلال في منظومة النظام الحضري وتراجع التنمية فيها . وتظهر العشوائيات في صورتها الأولى على شكل عشش أو أكواخ من الصفيح أو ن مخلفات المباني إذ يلجأ لهذه المناطق عدد كبير من فقراء الحضر والمهاجرين من الأرياف الباحثين عن حياة المدينة ولاسيما في المدن الكبرى . لقد هدف البحث إلى بيان السكن العشوائي في مدينة بغداد مع التطرق لتعريف الظاهرة وأسبابها . كما وتوصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات هي : إن

مشكلة السكن العشوائي ليست حديثة العهد وإنما ترجع جذورها إلى مطلع عقد الثلاثينيات من القرن العشرين وتزايدت هذه الظاهرة وتفاقمت عقدا بعد أخر ولاسيما بعد أحداث عام ٢٠٠٣ وكان من أسباب تفاقم هذه الظاهرة هو زيادة عدد السكان بسبب النمو الطبيعي أو الهجرة من الريف إلى المدينة فضلا عن ارتفاع أسعار الأرض وأسعار البيوت وارتفاع بدلات الإيجار فضلا عن أسباب أخرى تتعلق بالجانب الأمني وما يعانيه البلد من ظروف غير مستقرة ، كما وتبين من البحث إن أكثر البلديات التي تعاني من انتشار للعشوائيات فيها فهي بلدية الغدير تليها بلدية بغداد الجديدة ثم الكاظمية والرصافة ، إما اقل البلديات في عدد المناطق العشوائية هي بلدية الصدر الأولى وبلدية المنصور وبلدية الاعظمية .

المدينة العراقية اليوم بحاجة ماسة إلى أعادة المؤسسات التي تعني بعملية التخطيط كي تعود المدينة إلى عافيتها وجماليتها بحيث تحقق البيئة الصحية السليمة الحضرية والرفاهية لسكانها وللمناطق المجاورة لها من خلال التحكم في أنظمة استعمالات الأرض المكانية وفق ما هو موجود في التصاميم الأساسية المعدة للمدن فضلا عن توعية المواطنين بضرورة التقيد بالقوانين التخطيطية وعدم تغيير استعمالات الأرض المكانية في المدينة ألا بعلم الجهات التخطيطية بحيث لا يؤدي ذلك إلى تغيير من جيمورفولجية المدينة وجعل العملية التخطيطية جزء من حياة لمواطنين من اجل خلق بيئة حضرية سليمة للمدينة وتحقيق السعادة والرفاهية لسكانها.

Abstract

The development of the urban environment of the slums

The city of Baghdad, a model

The talk of the town is the talk of the community with all its components and its properties, the city is Kia n with architectural and sociological, economic and cultural dimensions, while the society is a system of social relations affects and is affected by this physical entity, namely the city, interest in the city is one of the best cultural ways to achieve development This is through underline a comprehensive development programs that take into account the new approach in the management of cities, so as to create a kind of homogeneity between all sectors and regions, as well as to redraw the demographic and economic map of the city, as well as to remedy the gap and imbalance between all regions and valuation capabilities by ensuring the development sustainable in all spaces, and this is by ensuring economic and social balance ecological protection and support in the context of sustainable development.

The housing of random phenomena in the ancient cities of Iraq, is that the spread of this phenomenon is currently indicating a rapid population growth and urban policy is sound resulting in an imbalance in the system and the system of urban decline development.

And show slums in the first image in the form of huts or tin shacks or remnants of buildings have recourse to these areas, a large number of the urban poor and immigrants from the countryside looking for the life of the city and particularly in the major cities.

We have the goal of research is to a statement random housing in the city of Baghdad with addressing the definition of the phenomenon and its causes. As and research found to a set of conclusions is that the problem of random housing is not new, but rather roots go back to the beginning of the thirties of the twentieth century and has increased this phenomenon and aggravated contract after another, and especially after the events of 2003 and was the cause of aggravation of this phenomenon is the increase in population due to natural growth or migration from the countryside to the city as well as the high prices of land and house prices and rising rents, as well as for other reasons related to the security aspect and the suffering of the country from the precarious conditions, as and turns of the research that more municipalities that suffer from the spread of slums where they are followed by the municipality of Ghadeer then mayor of new Baghdad Kazimiyah and Rusafa, the less the number of municipalities in the slums is the first mayor of the chest and the mayor of the municipality of Mansour and Adhamiya.

Iraqi city today is an urgent need to rebuild the institutions that mean the planning process to the city dating back to recover and its beauty so check urban sound environmental health and well-being of its population and areas neighboring By controlling the spatial land use systems according to what is in the basic designs intended for cities as well as educate citizens the need to comply with the laws of planning and lack of spatial change of land use in the city, not to the knowledge of the planning authorities so that this does not lead to a change of Jameorvolgih the city and make the planning process is part of life for citizens in order to create a healthy urban environment of the city and bring happiness and well-being of its population.

المقدمة :-

إن البيئة هي مجموع العناصر ذات العلاقات المركبة تشكل إطار و وسط و شروط حياة الإنسان إن النمو العمراني المطرد للمدن أدى إلى تركز عدد هائل من السكان فيها. و هي تواجه اليوم و أكثر من أي وقت مضى تحديات جسام فيما يخص نوعية البيئة الحضرية ؛ ونحن اليوم نواجه اختيارات تهيئة متعددة تتفق جميعا في تحقيق النمو الاقتصادي ، الاجتماعي و العمراني؛ لكنها لا زالت تغض الطرف على المشاكل البيئية معتبرة إياها جانبا إضافيا سواء كان ذلك على المدى القريب أو البعيد هذا من جهة؛ و من جهة ثانية فإن الموازنة بين هذه التوجهات، و التي قد تبدوا متباعدة، لا يمكن أن تتأتى إلا بأخذ المركبة البيئية بعين الاعتبار في التهيئة الحضرية بطريقة تسمح بنمو حضري متوازن مع المحيط في إطار خطة تنمية مستديمة للمدينة .

تعد مشكلة السكن العشوائي في المدن الكبرى ، إحدى المشكلات السكنية والسكانية التي تعاني منها تلك المدن، والتي أصبحت ترزح بحمل ثقيل من السكن العشوائي، الذي يحيط بأغلبها، على شكل أحياء ومناطق ذات بناء فوضوي تراكمي أحياناً، ومبعثر أحياناً أخرى، أدى هذا من ثم إلى حدوث مشكلات عديدة سكنية وإسكانية وخدمية وبيئية واجتماعية واقتصادية .

تظهر العشوائيات في صورتها الأولى على شكل عشش أو أكواخ من الصفيح أو من مخلفات المباني ، إذ يلجأ لهذه المناطق عدد كبير من فقراء الحضر المهاجرين من الأرياف الباحثين عن حياة المدينة ولاسيما المدن الكبرى . وكثيرا ما تظهر هذه المناطق فجأة وتتميز بسرعة انتشارها وقد عُرِفَت بكثير من التسميات في كثير منى دول العالم إذ يطلق عليها مدن الأكواخ في الدول التي يغلب عليها الثقافة الانكليزية بينما يطلق عليها مدن الصفيح في الدول التي تغلب عليها الثقافة الفرنسية ، وغالبا ما توجد هذه المناطق بجوار الناطق الحضرية مما يترتب عليه اختلال واضح في البيئة العمرانية وقد تستمر على حالها كأكواخ لسنين طويلة أو قد تستبدل بمباني هيكلية فيما بعد .

تُعَد مناطق السكن العشوائي التي ازدادت بصورة كبيرة داخل وحول المدن ، ظاهرة خطرة تتسبب في تدهور الحالة العمرانية والاجتماعية والأمنية والصحية لسكان المدن وهذه ما يدعو لدراسة هذه الظاهرة ووضع الحلول لها ومعالجتها ولهذا فقد اهتم البحث بمشكلة السكن في مدينة بغداد .

مشكلة البحث :- بالإمكان صياغتها بالتساؤل الأتي : ما هو واقع السكن العشوائي في مدينة بغداد وما هي أسبابه ؟ وهل بالإمكان وضح بعض المعالجات للحد من هذه الظاهرة أو حتى العمل على تحسين وتطوير بيئة تلك المناطق ؟

فرضية البحث :-

١- تعاني مدينة بغداد من ظاهرة السكن العشوائي ، إن هذا السكن (العشوائي) نتيجة لأسباب عدة .

٢- بالإمكان العمل على معالجة مشكلة السكن العشوائي فضلا عن إمكانية تطوير بيئتها الحضرية

الحدود المكانية والزمانية :- تتضمن الحدود المكانية للبحث الحدود البلدية لمدينة بغداد (خريطة ١) إما الحدود الزمانية فقد حاول البحث بيان التطور ألتأريخي لهذه الظاهرة في مدينة بغداد بشكل موجز مع التأكيد على واقع السكن العشوائي في الوقت الحاضر في مدينة بغداد .

خريطة (١) حدود منطقة الدراسة

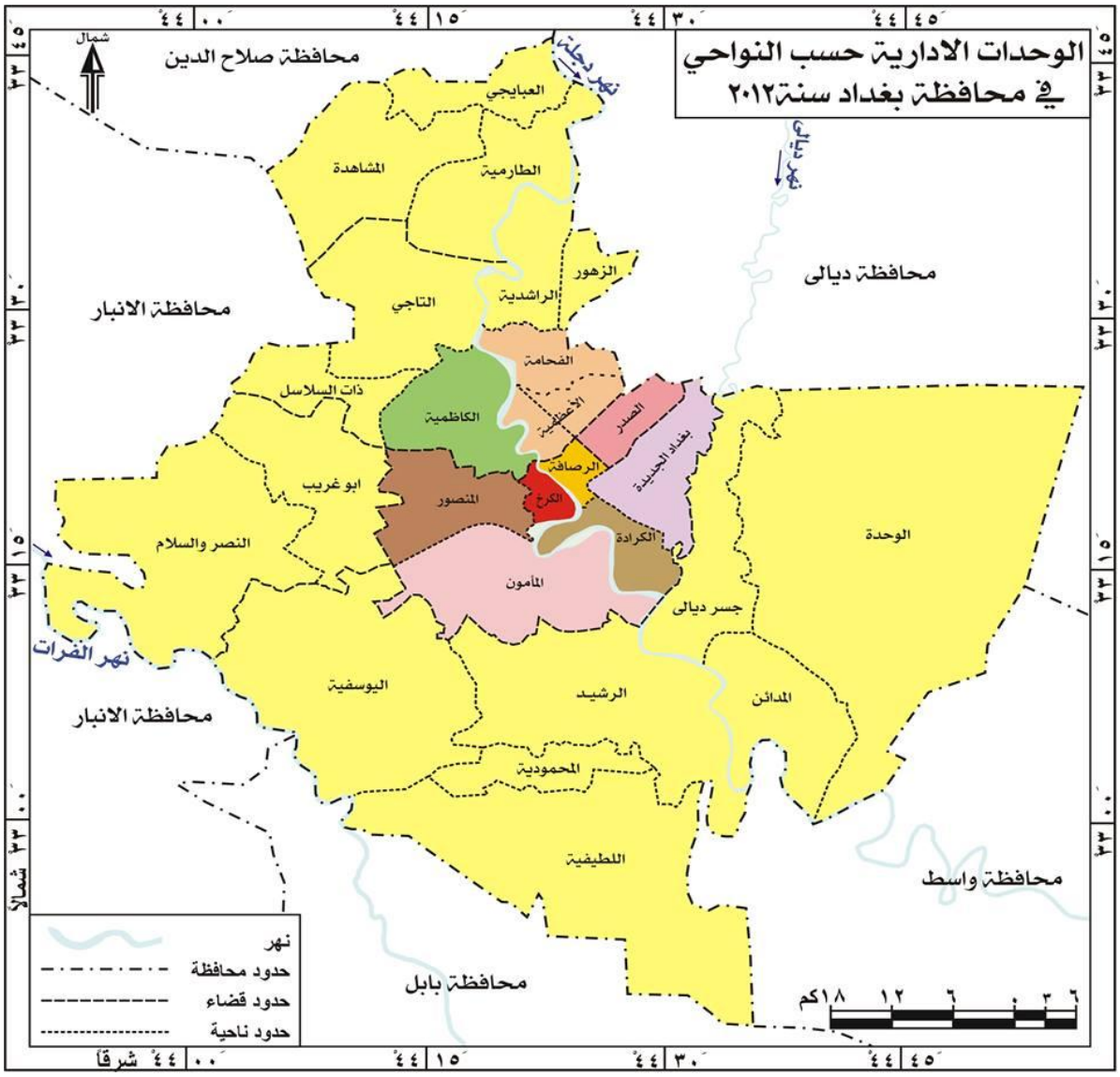

المصدر :- وزارة الموارد المائية ، المديرية العامة للمساحة ، خريطة الوحدات الإدارية في محافظة بغداد بمقياس ١/ ٢٥٠٠٠٠ ، ٢٠٠٩

تعريف السكن العشوائي

إن تعبير المناطق العشوائية هو احد المسميات التي تطلق على عملية بناء المساكن بصورة غير قانونية والتي ظهرت كنتيجة حتمية للنمو الحضري السريع بمدن معظم دول العالم النامي ورغم تعدد المسميات إلا أنها تشترك جميعها في عامل واحد وهو إن عمليات البناء وتطويره والإضافة إليه تتم بوساطة الأسرة والاعتماد أساسا على الجهود الذاتية .(١)

ويعرف المعهد العربي لإنماء المدن (الإحياء العشوائية) بأنها مناطق أقيمت مساكنها بدون ترخيص وفي أراضي تملكها الدولة أو يملكها آخرون وغالبا ما تقام هذه المساكن خارج نطاق الخدمات الحكومية لعدم اعتراف الدولة بها .(٢)

إما مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية فقد عَرف الأسرة في المناطق العشوائية بأنها مجموعة من أفراد يعيشون في منطقة حضرية غير مخططة ويفتقرون إلى الإسكان الدائم أو مساحة كافية للمعيشة ويفتقرون إلى الحصول على مياه نقية صحية أو الحصول على مرفق صحي ، وعلى حيازة للأرض مأمونة (٣)

وعليه فإن المناطق العشوائية هي مناطق سكنية عفوية لم تدرج ضمن التخطيط العمراني للمدينة تتكون من إسكان غير مرخص في مناطق محرومة من المرافق العامة والخدمات الأساسية وقد تعددت صور وإشكال هذه المناطق وانتشرت على أطراف المدن في بادئ الأمر ثم تسربت تدريجيا إلى الضواحي ثم إلى الداخل وقد نشأت هذه المناطق في غيبة من التخطيط العام للمدن وخروجا عن القوانين المنظمة للعمران .(٤)

أسباب ظهور ووجود السكن العشوائي :-

١- اتساع ظاهرة النمو الحضري : لقد رافقت ظاهرة النمو الحضري والتضخم الحضري مظاهر عديدة في المدن لعل من أهمها تفاقم معدلات البطالة واتساع رقعة الفقر الحضري والتلوث البيئي ومشاكل النقل فضلا عن توسع مشكلة السكن وعدم استطاعة الكثير من الناس الحصول على مساكن مناسبة وهنا بدأت الأحياء العشوائية بالاتساع ولاسيما في البلدان النامية بسبب عجزها عن تلبية حاجة سكانها الحضر للمساكن .(٥)

٢- ارتفاع معدل الزيادة الطبيعية : حيث إن معدل الزيادة الطبيعية في البلاد النامية بدأ يرتفع بشكل ملحوظ منذ أربعينيات القرن العشرين وارتفع هذا المعدل من نحو ١% عام ١٩٢٠ إلى نحو ٣% عام ١٩٧٥ وهذا يعود إلى انخفاض معدل الوفيات وثبات ارتفاع معدل المواليد نتيجة التطورات الطبية .

٣- الهجرة : من الريف باتجاه المدينة أو هجرة الأسر الفقيرة من مركز المدينة نحو الاطراف والسكن في هذه الأحياء العشوائية والتجاوز على مناطق ضمن أحياء المدينة وتغيير استعمال الأرض فيها وهذا يحدث بسبب انخفاض معدل دخل الأسر وارتفاع إيجارات المنازل في المناطق النظامية المخصصة للسكن في المدن والعواصم مما يؤدي إلى استمرار ظاهرة السكن العشوائي وتوسع رقعتها في كثير من المدن . (٦)

٤- العجز السكني : ويعد من العوامل المهمة لظهور التجاوزات ولاسيما مع عجز الدولة بإيجاد سكن لائق لشرائح واسعة ن المجتمع تتصف بضعف دخلها .(٧)

٥- الأوضاع الأمنية والسياسية وضعف الجهات الرقابية : في تطبيق القوانين والتشريعات الخاصة بمثل هذه التجاوزات قد أسهم مساهمة كبيرة في نشوء هذه التجمعات .

٦- الترحيل ألقسري للسكان إما بهدف تغيير الواقع الديموغرافي للمناطق المستهدفة كما حصل للمناطق الكردية في شمال العراق أو عن طريق تدمير أسس ومقومات الحياة كما في مناطق العراق الجنوبية عن طريق تقليل الحصص المائية وتدمير بيئة الاهوار ودفع أعداد كبيرة من السكان للهجرة أو تحت حجج واهية مثل حماية الأمن القومي والترحيل لسكان الشريط الحدودي مع الدول المجاورة حيث أصبحت نسبة من المواطنين يعيشون حياة اللاجئين في بلدهم .(٨)

٧- عدم مواكبة مراحل التخطيط المختلفة والمخططات الأساسية : لاحتياجات التوسع في المدن وللمتغيرات الطارئة وعدم العمل على إعادة النظر بالمخطط بصورة دورية وإعداد بدائل أو تعديلات على المخططات الأساسية لاستيعاب الزيادة السكانية ومشكلات السكن .(٩)

٨- طبيعة المهاجرين من القرى أو المناطق الريفية : إذ يرغبون في إن يكون سكنهم في منطقة واحدة ولصعوبة شراء مساكن متجاورة لهم في مناطق جيدة يلجأ البعض منهم إلى البناء في مناطق خارج حدود المدينة وهذه المساكن غير نظامية وغير شرعية .

٩- انخفاض المستوى التعليمي : وتفشي الأمية بين أرباب العائلات في مجمعات السكن العشوائي أدى إلى توسعها دون الاكتراث للوضع البيئي وأثارها السلبية . (١٠)

١٠- التشريعات والمعايير التصميمية المرتفعة : التي تجعل الإسكان الخاص الرسمي فوق متناول قدرة العديد من الأسر مما جعل محدودي الدخل يتوجهون نحو مثل هذه المناطق . (١١)

السكن العشوائي في مدينة بغداد :

إن ظاهرة السكن العشوائي ليست بحديثة العهد بل أنها ظاهرة تعود إلى ثلاثينيات القرن العشرين ولاسيما إن هذه الظاهرة لا تعاني منها مدينة بغداد فحسب وإنما المدن الكبيرة والرئيسية في معظم الدول العربية .

لقد مرت ظاهرة السكن العشوائي في مدينة بغداد بعدة مراحل :

المرحلة الأولى : ١٩٢١ – ١٩٧٧ : وتمثل هذه المرحلة بداية ظهور العشوائيات في مدينة بغداد وذلك لعدة أسباب ، فخلال ١٩٢١ تم تشكيل الدولة العراقية إذ ظهرت الحاجة إلى عدد من سكان الريف للخدمة في الجيش والشرطة كما بدأت في هذه المرحلة عدد من الصناعات الخفيفة التي عملت على جذب عددا آخر من سكان الريف هذا إلى جانب ما كان يعانيه الريف العراقي في ذلك الوقت من أوضاع متردية الأمر الذي اجبر كثير من سكانه للهجرة نحو المدن ، كما وشهدت هذه المرحلة أيضا نشوء مجلس الأعمار (١٩٥١ – ١٩٥٨) فضلا عن زيادة العوائد المالية النفطية للعراق بأثر تطبيق قانون مناصفة الأرباح مع الشركات النفطية ، كما شهدت هذه المدة حدوث فيضان ١٩٥٤ .

إما خلال المدة ١٩٥٩ – ١٩٦٨ فقد كان لصدور قانون الإصلاح الزراعي الأول رقم ٣٠ لعام ١٩٥٨ أثره السلبي من خلال بعض بنوده المجحفة بحق الفلاحين مما اضطرهم للهجرة نحو المدن ولاسيما مدينة بغداد التي قصدها الكثير من المهاجرين آنذاك .

إما خلال المدة ١٩٦٨ – ١٩٧٧ فقد تم تأميم النفط في العراق مما ساعد بذلك على زيادة الدخل فضلا عن التوسع الصناعي وإقامة البنى التحتية ، كل هذا ساعد على جذب المهاجرين نحو بغداد وظهور العشوائيات . (١٢)

إما المرحلة الثانية : فقد كانت خلال مدة الثمانينيات ولاسيما بتأثير الحرب العراقية الإيرانية فظهرت العشوائيات في الساحات الفارغة داخل المدينة فضلا عن اثر الزيادة السكانية بسبب ارتفاع معدلات النمو السكاني وزيادة حركة الهجرة ولاسيما تجاه العاصمة (١٣) ومن ثم مرحلة التسعينيات التي شهدت سنوات فرض الحصار الاقتصادي على البلاد وما سببه من انخفاض في مستوى المعيشة والدخل وارتفاع معدلات الفقر مما اضطر الكثير من الأسر النوية إلى السكن في مناطق عشوائية .

المرحلة الثالثة بعد عام ٢٠٠٣ : لقد تفاقمت هذه الظاهرة بعد أحداث ٢٠٠٣ وما تلاها ن ضعف سلطة القانون وسوء أداء الأجهزة البلدية وضعف رقابتها وهنا امتد التجاوز ليشمل ممتلكات مؤسسات الدولة المختلفة وحتى قطع الأراضي التي وزعت من قبل على فئات من المواطنين . ثم ازداد تواجد هذه التجمعات العشوائية في ناطق كثيرة من مدينة بغداد وشيد السكان مساكن لهم في قطع الأراضي داخل الأحياء السكنية القائمة وفي مناطق ومقرات الدوائر العسكرية ومنشات التصنيع العسكري والمنظمات الجماهيرية وداخل معسكرات الجيش الأمر الذي جعل منها ظاهرة واضحة للعيان .(١٤) . وتوضح الخرائط من (١) إلى (١٣) مواقع التجمعات العشوائية في مدينة بغداد حسب الوحدات البلدية بدأً ببلديتي الصدر الأولى والثانية ووصولا إلى بلدية الدورة .

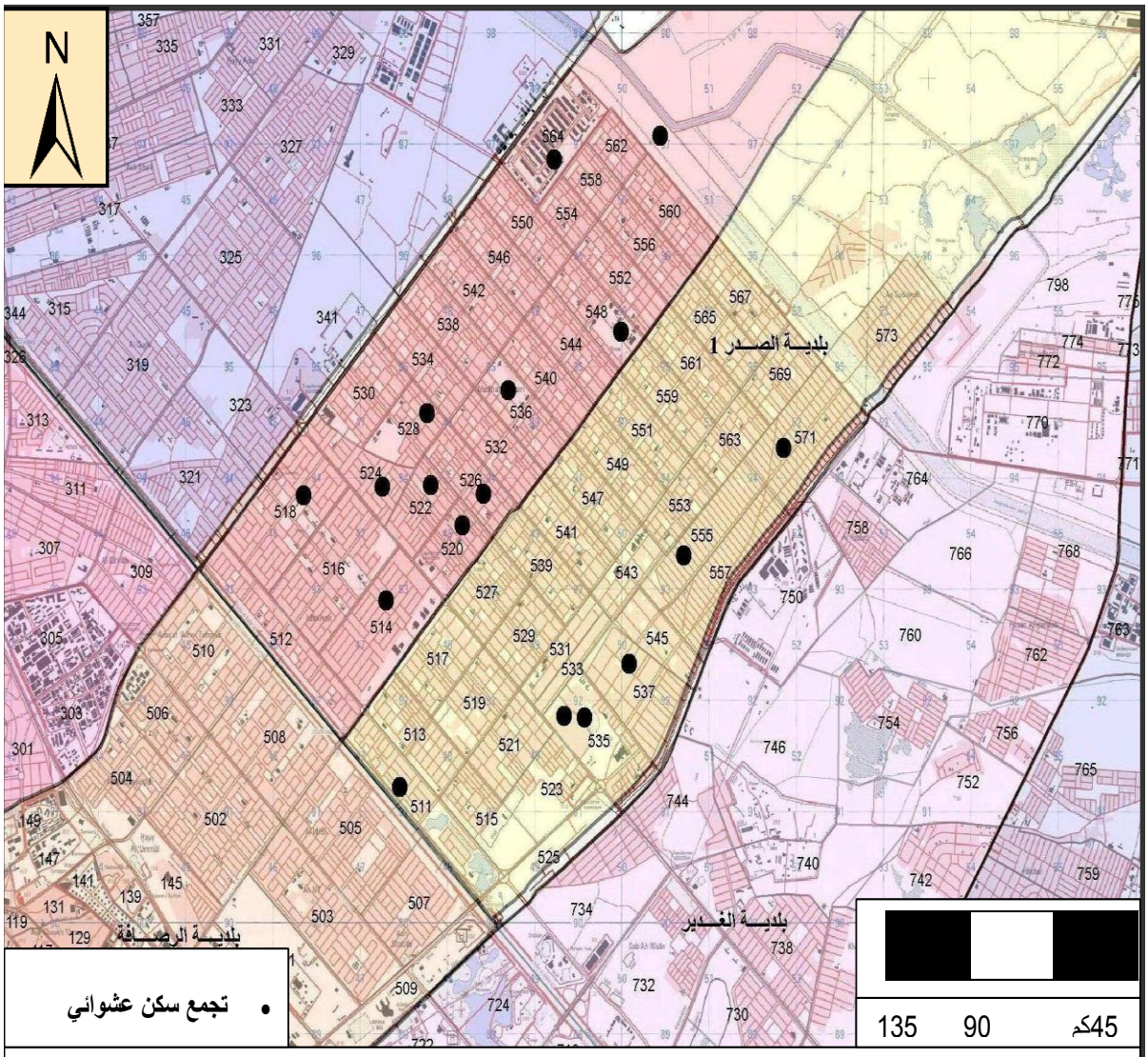

خريطة (1) تجاوزات السكن العشوائي - بلدية الصدر الأولى والثانية .

المصدر : اعتمادا على أمانة بغداد - قسم التخطيط الحضري ،"السكن العشوائي" دراسة غير منشورة ، ملحق الخرائط .

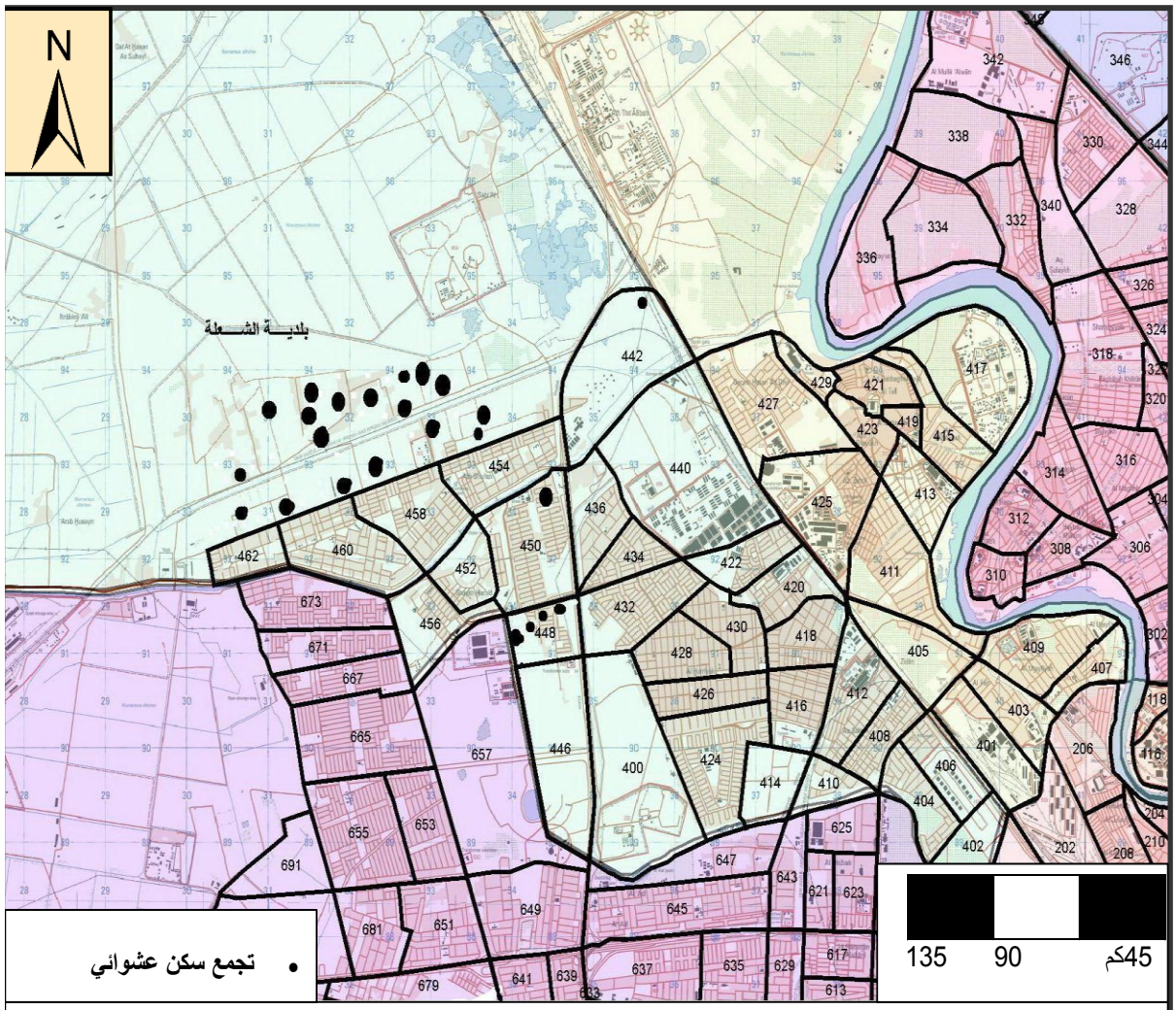

خريطة (2) تجاوزات السكن العشوائي - بلدية الشعلة .

المصدر : اعتمادا على أمانة بغداد - قسم التخطيط الحضري ،"السكن العشوائي"، دراسة غير منشورة ، ملحق الخرائط .

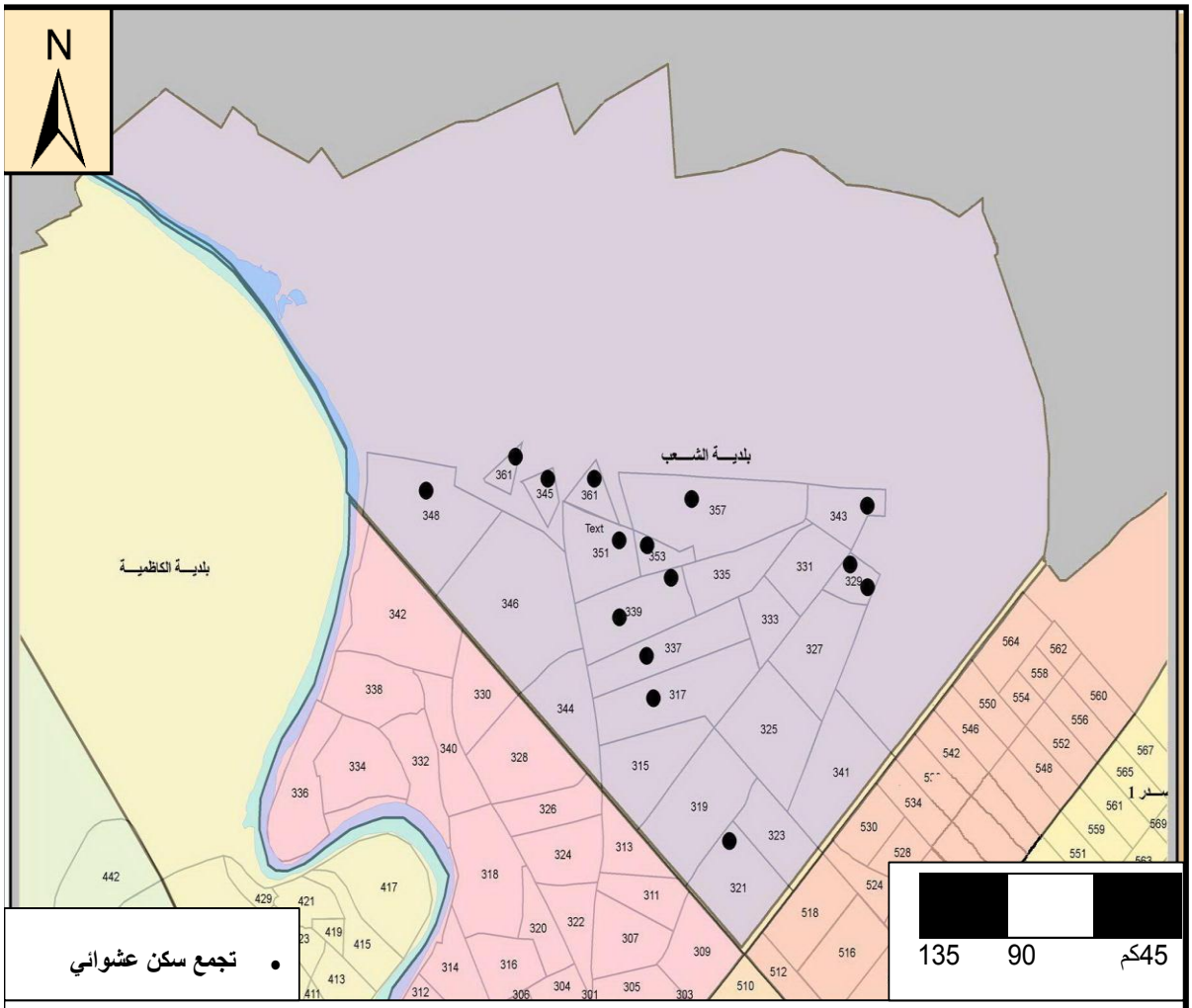

خريطة (3) تجاوزات السكن العشوائي - بلدية الشعب .

المصدر : اعتمادا على أمانة بغداد - قسم التخطيط الحضري ،"السكن العشوائي"، دراسة غير منشورة ، ملحق الخرائط .

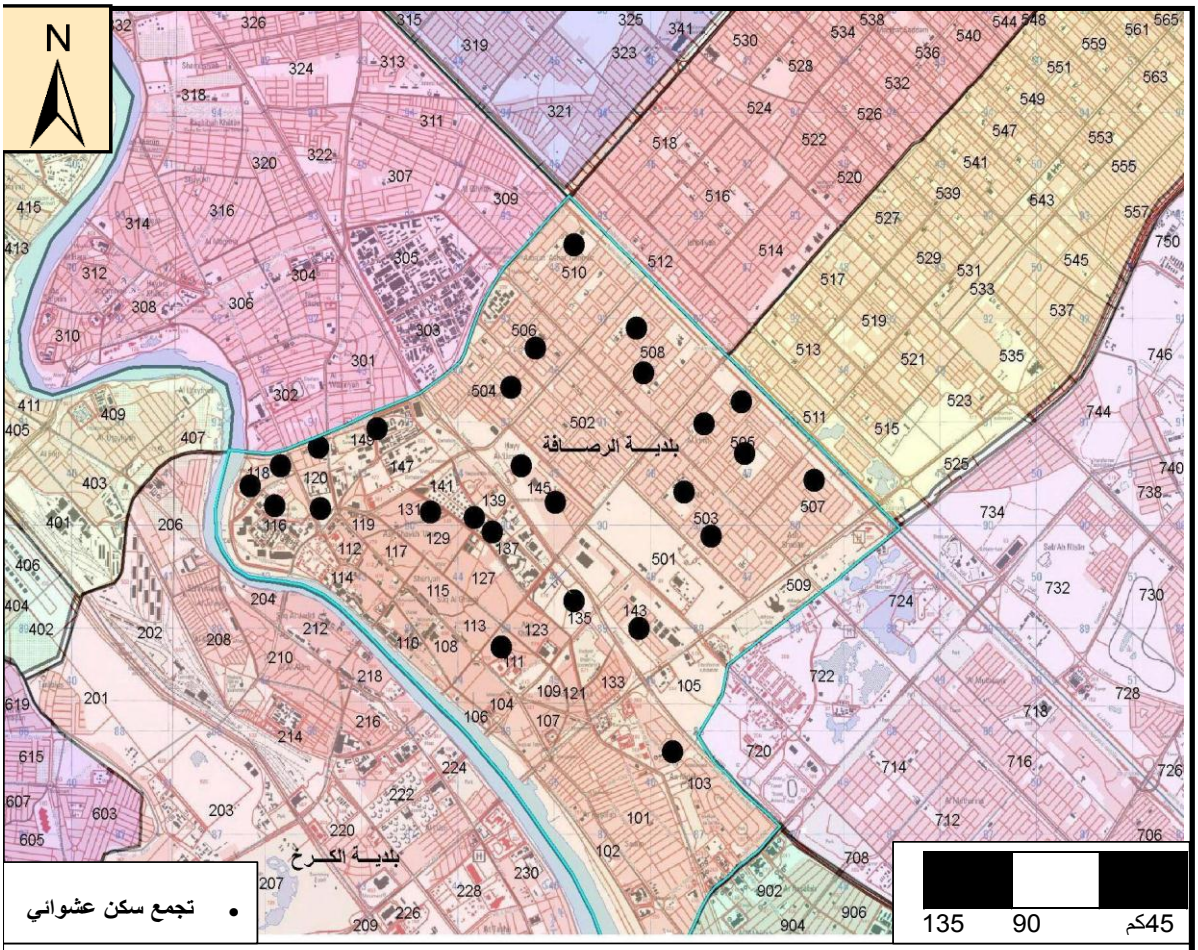

خريطة (4) تجاوزات السكن العشوائي - بلدية الرصافة .

المصدر : اعتمادا على أمانة بغداد - قسم التخطيط الحضري ،"السكن العشوائي"، دراسة غير منشورة ، ملحق الخرائط .

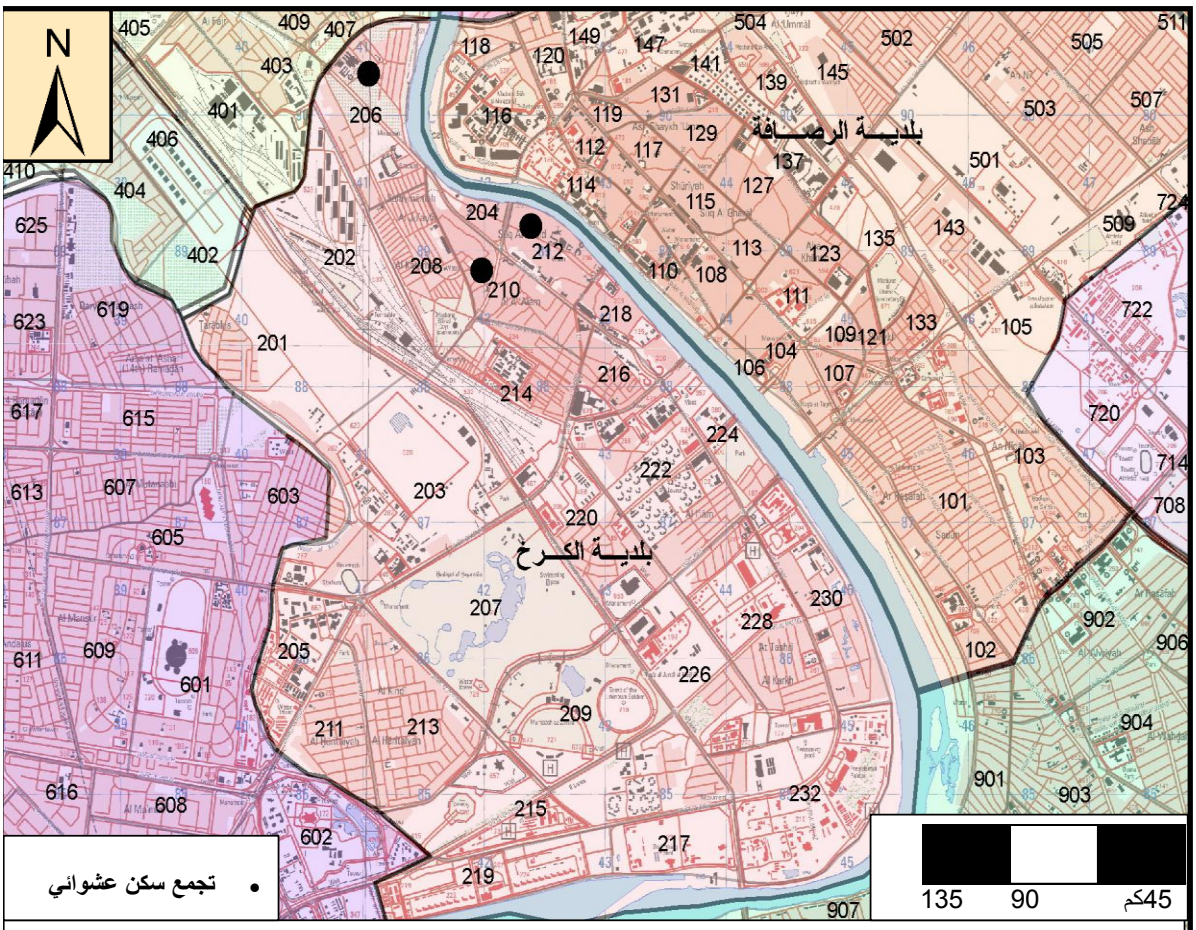

خريطة (5) تجاوزات السكن العشوائي - بلدية الكرخ .

المصدر : اعتمادا على أمانة بغداد - قسم التخطيط الحضري ،"السكن العشوائي"، دراسة غير منشورة ، ملحق الخرائط .

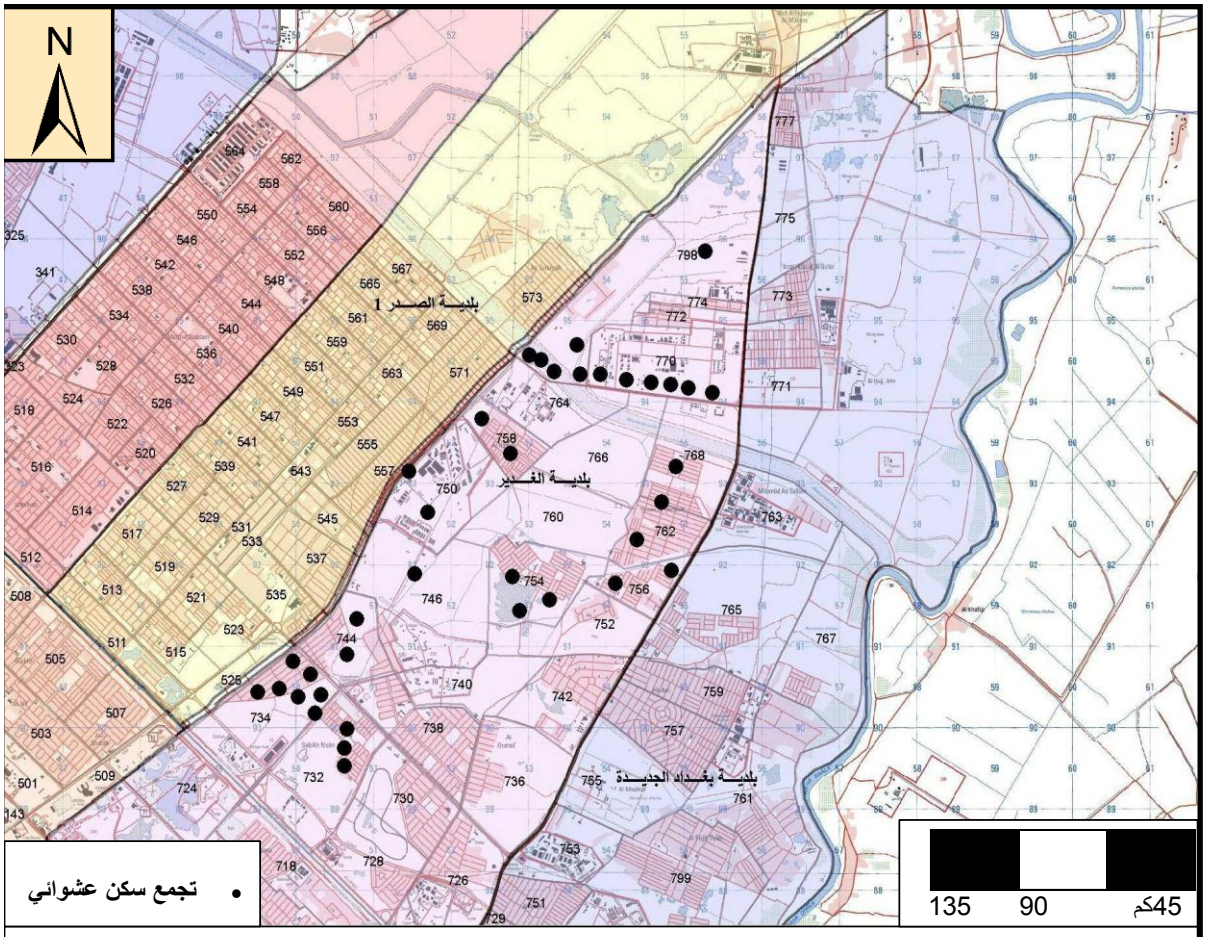

خريطة (6) تجاوزات السكن العشوائي - بلدية الغدير.

المصدر : اعتمادا على أمانة بغداد - قسم التخطيط الحضري ،"السكن العشوائي"، دراسة غير منشورة ، ملحق الخرائط .

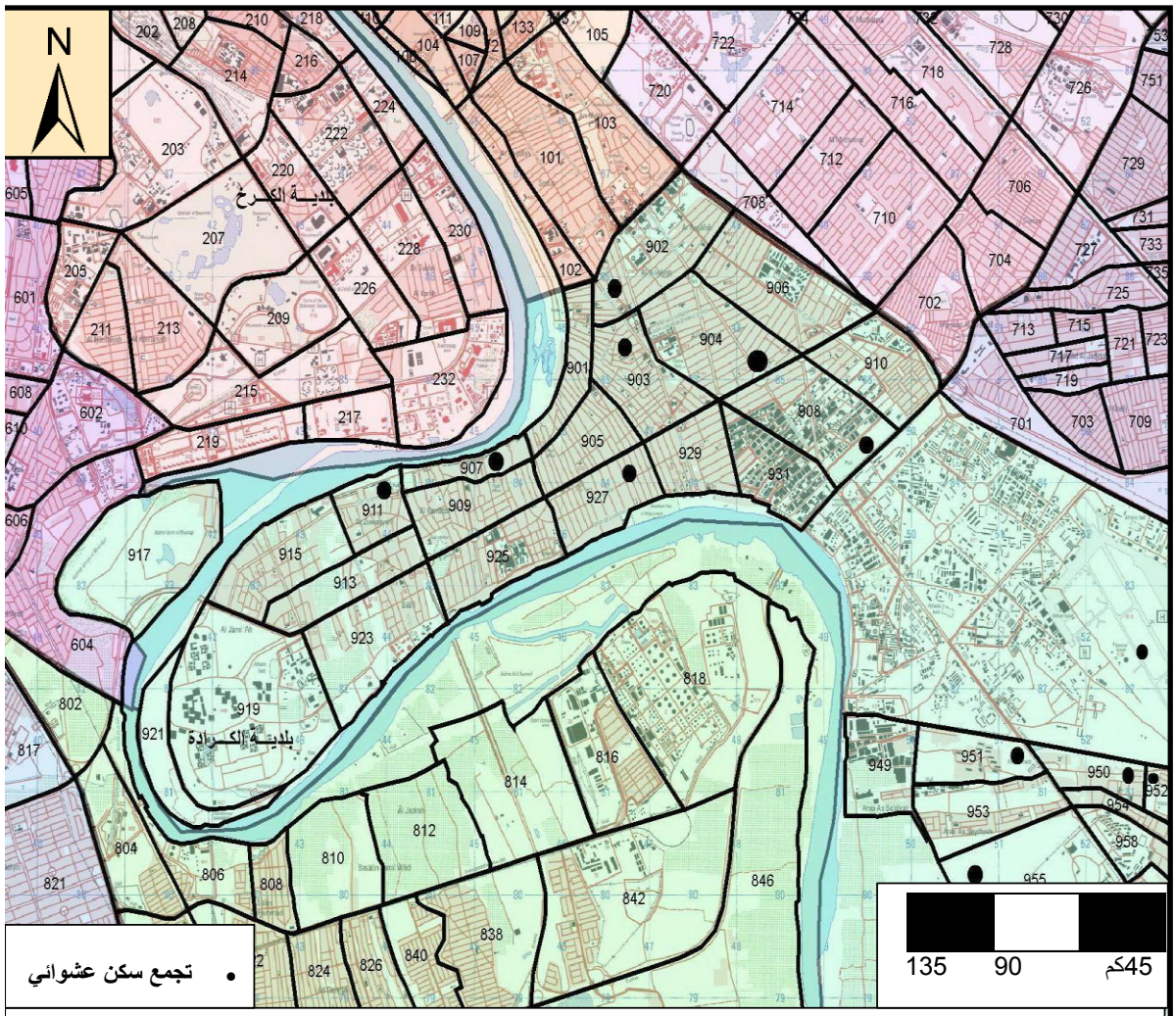

خريطة (7) تجاوزات السكن العشوائي - بلدية الكرادة .

المصدر : اعتمادا على أمانة بغداد - قسم التخطيط الحضري ،"السكن العشوائي"، دراسة غير منشورة ، ملحق الخرائط .

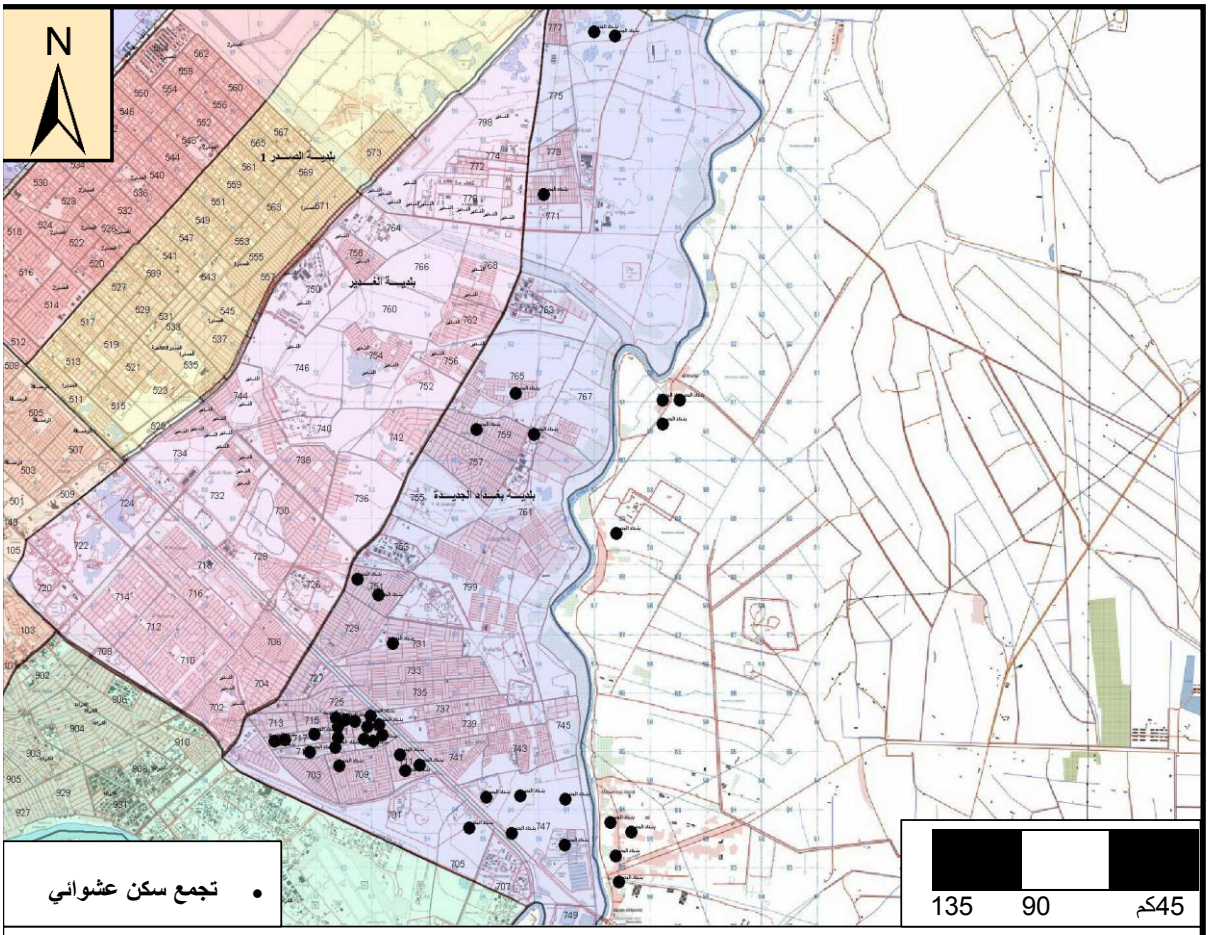

خريطة (8) تجاوزات السكن العشوائي - بلدية بغداد الجديدة .

المصدر : اعتمادا على أمانة بغداد - قسم التخطيط الحضري ،"السكن العشوائي"، دراسة غير منشورة ، ملحق الخرائط .

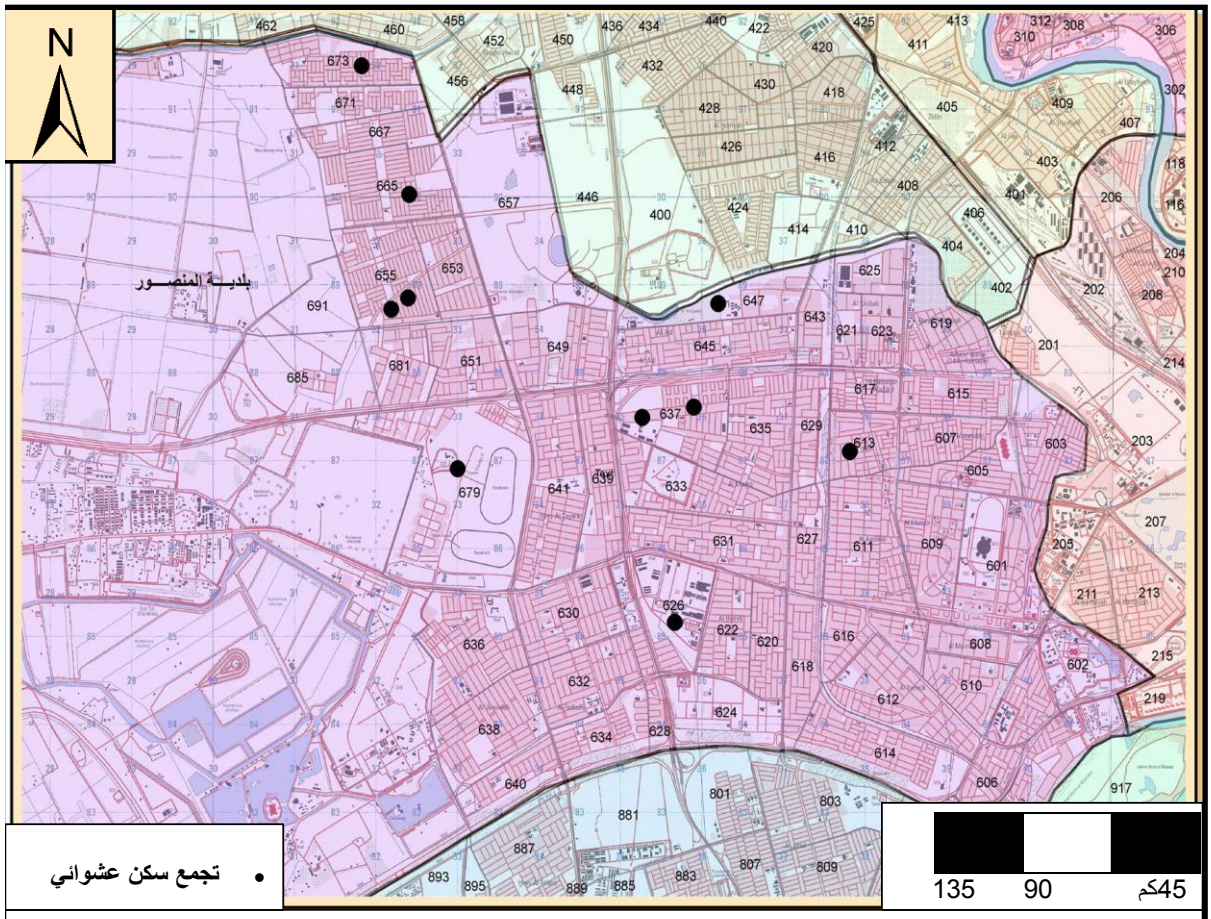

خريطة (9) تجاوزات السكن العشوائي - بلدية المنصور.

المصدر : اعتمادا على أمانة بغداد - قسم التخطيط الحضري ،"السكن العشوائي"، دراسة غير منشورة ، ملحق الخرائط .

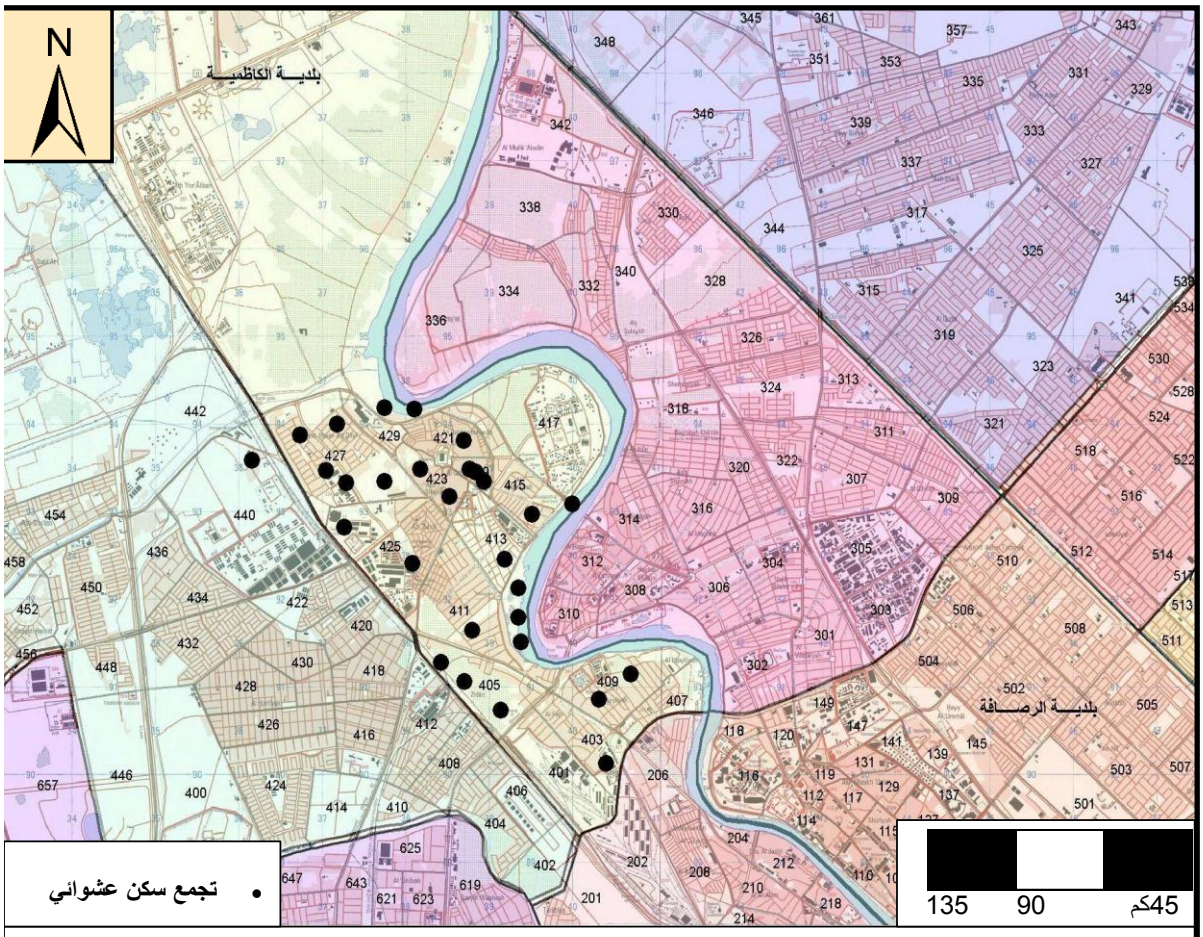

خريطة (10) تجاوزات السكن العشوائي - بلدية الكاظمية .

المصدر : اعتمادا على أمانة بغداد - قسم التخطيط الحضري ،"السكن العشوائي"، دراسة غير منشورة ، ملحق الخرائط .

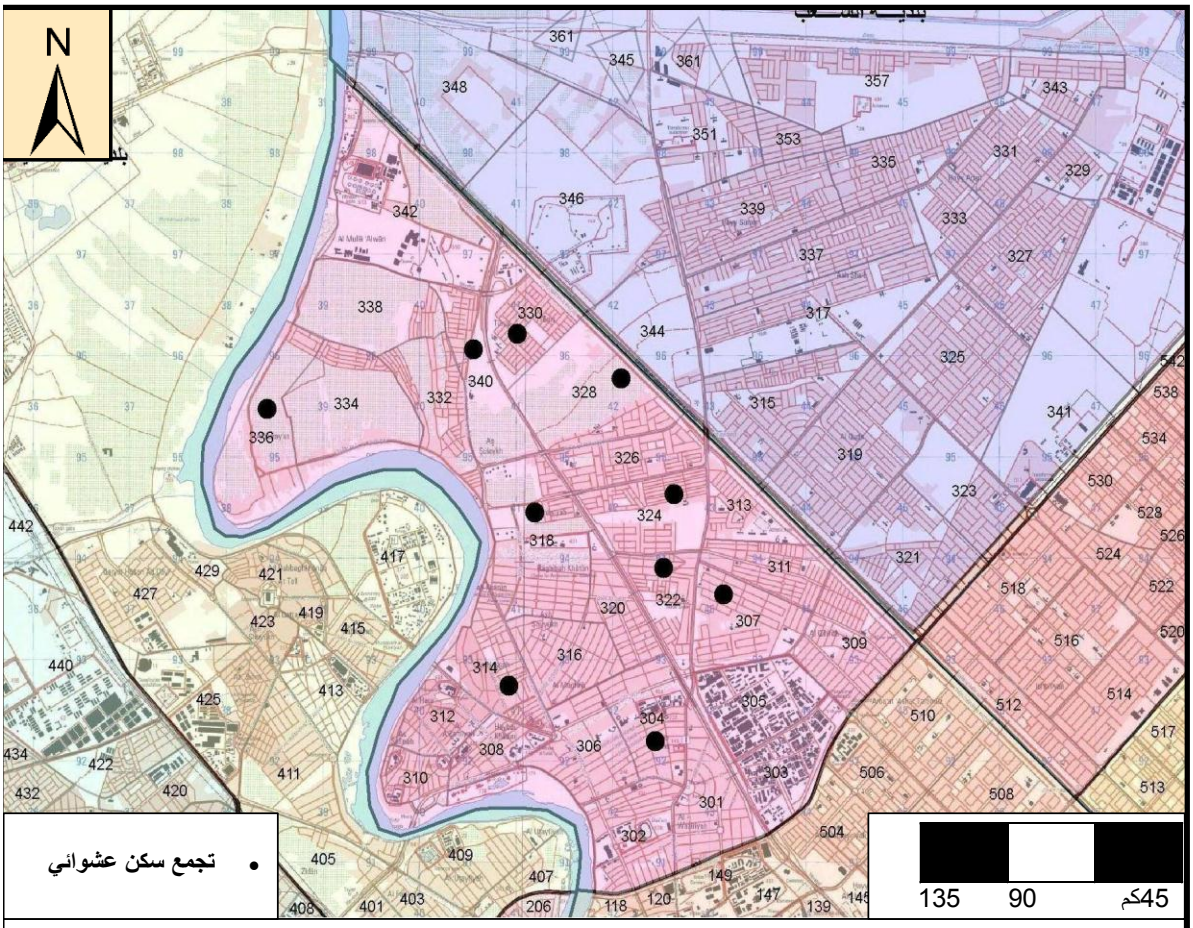

خريطة (11) تجاوزات السكن العشوائي - بلدية الاعظمية .

المصدر : اعتمادا على أمانة بغداد - قسم التخطيط الحضري ،"السكن العشوائي"، دراسة غير منشورة ، ملحق الخرائط .

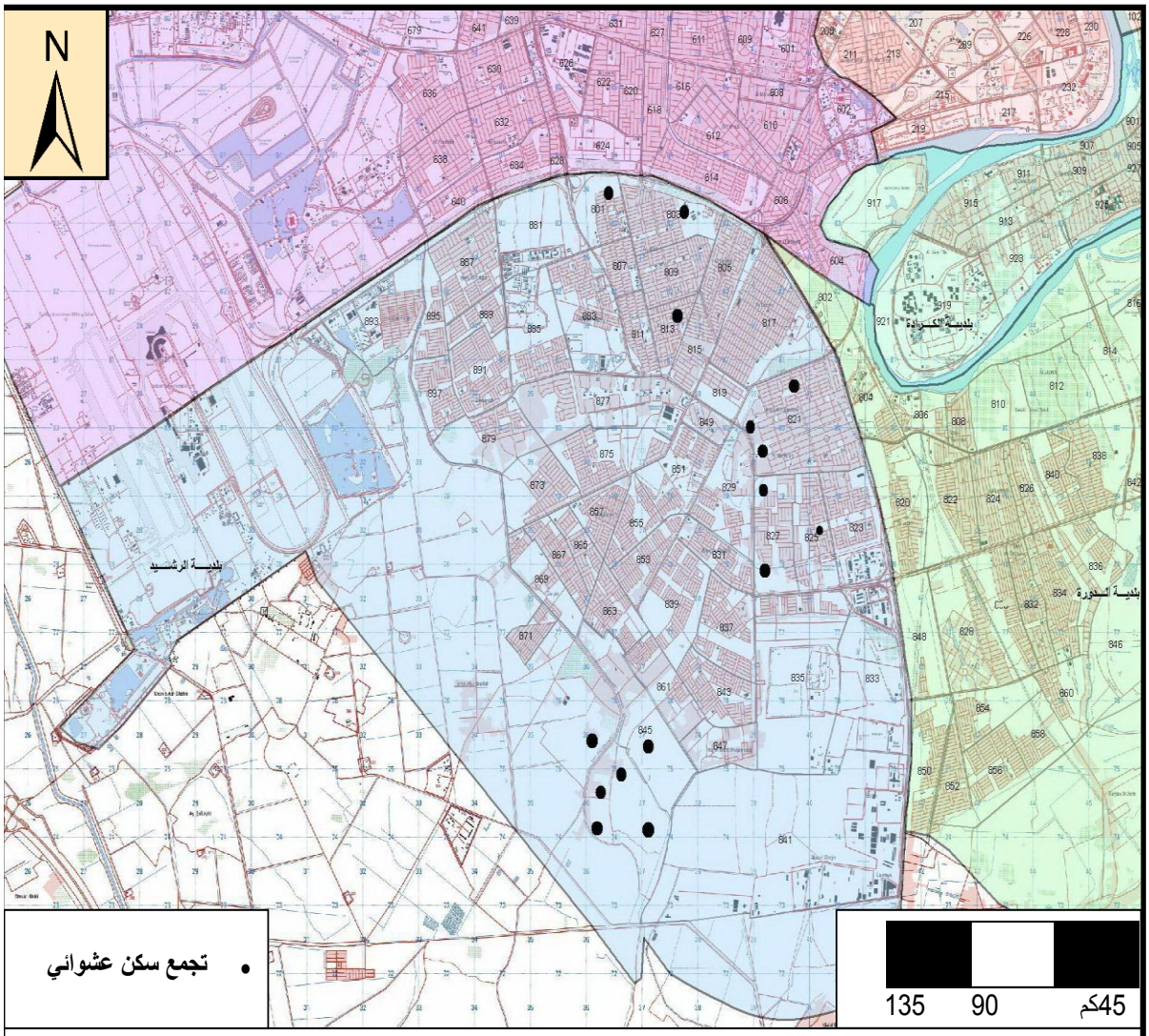

خريطة (12) تجاوزات السكن العشوائي - بلدية الرشيد .

المصدر : اعتمادا على أمانة بغداد - قسم التخطيط الحضري ،"السكن العشوائي"، دراسة غير منشورة ، ملحق الخرائط .

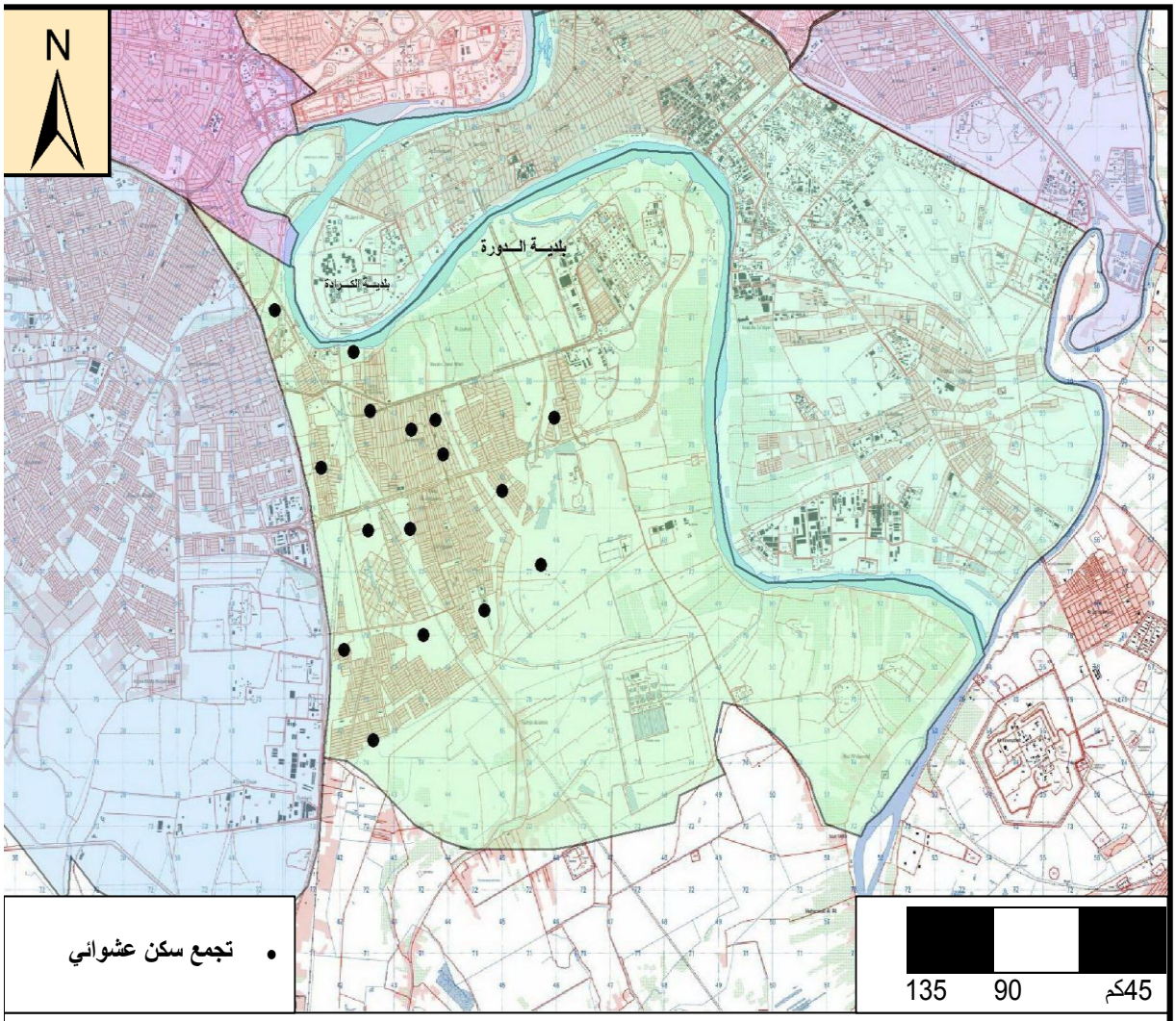

خريطة(13) تجاوزات السكن العشوائي - بلدية الدورة .

المصدر : اعتمادا على أمانة بغداد - قسم التخطيط الحضري ،"السكن العشوائي"، دراسة غير منشورة ، ملحق الخرائط .

وتوضح الخرائط من (١ – ١٣) التجمعات العشوائية في مدينة بغداد حاليا . ومن هذه الخرائط يتضح إن أكثر تواجد للتجمعات العشوائية هو ي بلدية الغدير إما اقل البلديات في عدد المجمعات العشوائية فهي بلدية المنصور . وتُعد بلديات الغدير وبغداد الجديدة والكاظمية والرصافة والشعلة البلديات الأكثر عددا في وجود المجمعات العشوائية وهذا مرده إلى أحداث ٢٠٠٣ وما تلاها الأمر الذي سبب نزوح وهجرة أعداد كبيرة من الأسر والتي توجهت نحو هذه المناطق التي تعد آمنة ونظرا لصعوبة ظروفهم فلم يتمكنوا من شراء البيوت أو حتى إيجارها مما اضطرهم إلى انتشاء مساكن لهم في الساحات الفارغة المخصصة كمساحات للمتنزهات أو خدمات أخرى فضلا عما تقدم فان هذه المناطق تتسم بكونها الأكثر فقرا في مدينة بغداد ولاسيما إن المسكن العشوائي أصلا يرتبط بالفقر الحضري والمستوى الاجتماعي .

تعد مشكلة السكن العشوائي في المدن الكبرى، إحدى المشكلات السكنية والسكانية التي تعاني منها تلك المدن، والتي أصبحت ترزح بحمل ثقيل من السكن العشوائي، الذي يحيط بأغلبها، على شكل أحياء ومناطق ذات بناء فوضوي تراكمي أحياناً، ومبعثر أحياناً أخرى، أدى هذا من ثم إلى حدوث مشكلات عديدة سكنية وإسكانية وخدمية وبيئية واجتماعية واقتصادية . إن ما تقدم يدعونا إلى وضع بعض المعالجات لهذه المشكلة الكبيرة التي تعاني منها المناطق الحضرية

سبل معالجة العشوائيات :- ويتم ذلك باتجاهين يتضمن الاتجاه الأول :-

١- سياسة إزالة هذه الإحياء :- إي أقامة مشاريع عامة بدلا منها وذلك للكثافة السكانية في المدينة . غير إن معظم خطط إزالة الإحياء الفقيرة لم يكتب لها النجاح وذلك لأنه لا يوجد حل جذري لسكان الحي المزال وذلك لان مساكنهم الجديدة التي نقلوا إليها لم تكن ملائمة لهم لعدة أسباب :-- بعدها عن أماكن عملهم وبالتالي ارتفاع تكاليف النقل .

- عدم قدرتهم على الإيفاء بتكاليف مساكنهم الجديدة حتى لو كانت بإقساط ميسرة إما على شكل تمليك أو باجرة معينة شهرية أو سنوية لان ذلك يضيف عليهم أعباء مادية جديدة هم في غنى عنها .
- انعدام علاقات الجوار في مساكنهم الجديدة .

٢- بنك القروض الإسكانية :- وهو إعطاء قرض مالي لغرض بناء وحداتهم السكنية وتشجيع البنوك للاستثمار بذلك والقيام ببناء مجمعات سكنية عمودية مكونة من ثلاث طوابق .

٣- سياسة الأرض والخدمات :- اتبعت هذه السياسة من قبل العديد من الدول وروج لها البنك الدولي ، فطالما إن الدولة تعجز عن توفير ما يلزم السكان بحيث يقوم السكان ببناء مساكنهم بأنفسهم ومن خلال توظيف الجهود الذاتية على إن توفر لهم الدولة قطع أراضي صغيرة مزودة ببعض الخدمات ويقوم السكان ببناء مساكنهم و بالتدريج يتم توصيل كافة الخدمات لهذه المساكن ومما لا شك فيه إن توفير الخدمات اقل كلفة على الدولة من تطوير الأحياء القائمة بالفعل وتزويدها بالخدمات .(١٥) .

إما الاتجاه الثاني فمن خلال استخدام التنمية المستدامة واستخدام الإمكانات المتاحة لحل مشكلة العشوائيات :-

نلمح في الآونة الأخيرة ظهور مفاهيم وأساليب جديدة للتخطيط و التسيير الحضري لم تكن مألوفة من قبل ، ومن هذه المفاهيم "التخطيط الحضري المستدام" و"العمران الأخضر" و"المدينة المستدامة "، هذه المفاهيم جميعها تعكس الاهتمام المتنامي بقضايا التخطيط و التسيير الحضري في ظل حماية البيئة ، وخفض استهلاك الطاقة، والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية، والاعتماد بشكل أكبر على مصادر الطاقة المتجددة.(Renewable Sources) و تقوية الروابط الاجتماعية ، الاقتصادية و الثقافية . من هنا يبرز التخطيط الحضري المستدام ... العمران الأخضر كمفاهيم تعكس طرقا و أساليب جديدة في التعامل مع المجال الحضري تستحضر التحديات البيئية والاقتصادية التي ألقت بظلالها على مختلف مناحي الحياة في هذا العصر، فالمشاريع الحضرية الجديدة يتم تصميمها وتنفيذها وتشغيلها بأساليب وتقنيات متطورة تسهم في تقليل التكاليف البيئية مما يتيح مدنا آمنة ومريحة بيئيا يقل فيها الأثر على البيئة (environmental impact)تنخفض فيها تكاليف التسيير) التشغيل والصيانة ولهذا فإن بواعث تبني مفهوم الاستدامة في التخطيط و التسيير الحضريين لا تختلف عن البواعث التي أدت إلى ظهور وتبني مفهوم التنمية المستدامة (Sustainable Development) بأبعادها البيئية والاقتصادية والاجتماعية المتداخلة. فلم تعد هناك خطوط فاصلة بين البيئة والاقتصاد و الاجتماع منذ ظهور وانتشار مفهوم التنمية المستدامة الذي أكد بما لا يدع مجالاً للشك أن ضمان استمرارية النمو الاقتصادي (مع ملاحظة أن ثلثي سكان العالم يعيشون في المدن) لا يمكن أن يتحقق في ظل تهديد البيئة بالملوثات والمخلفات وتدمير أنظمتها الحيوية واستنزاف مواردها الطبيعية.

إن الاستخدام المفرط لمواد البناء أثناء تنفيذ المشروع يتسبب في تكاليف إضافية ويقود في نفس الوقت

إلى تلويث البيئة بهذه المخلفات التي تنطوي على نسب غير قليلة من المواد السامة. وهكذا فإن الحلول والمعالجات البيئية التي يقدمها العمران المستدام تقود في نفس الوقت لتحقيق فوائد اقتصادية لا حصر لها على مستوى الفرد والمجتمع (حسب بعض التقديرات فإن مجال العمارة على مستوى العالم يستهلك حوالي (٤٠%) من إجمالي المواد الأولية ويقدر هذا الاستهلاك بحوالي ٣ مليار طن سنويا- الولايات المتحدة الأمريكية تستهلك المباني وحدها (٦٥%) من إجمالي الاستهلاك الكلي للطاقة بجميع أنواعها .(١٦)

إن ما تقدم فضلا عما يعانيه المجتمع من أزمة سكن ووجود العشوائيات التي تشير إلى نمط من السكن غير المخطط وما يفرزه من تداعيات على المدينة وسكانها كل ذلك كان سببا لان يشغل الفكر الإنساني بنتائج الدراسات الأممية التي توصلت إلى أن مابين عامي 2025 -1970 ستتضاعف تقريباً نسبة قاطني المدن وبحلول عام 2025 من المتوقع إن يعيش % 30 من سكان الحضر في مدن يزيد عدد سكانها عن 4 ملايين نسمة ، وقد بلغت أزمة السكن في كثير من المدن الكبرى حدا مروعا حيث لا يجد ربع الأشد فقرا بمعظم المدن الأسيوية والإفريقية مسكناً يؤون إليه وتختلف هذه المشاكل في المراكز الحضرية المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية حيث الاستجابة السريعة للتحضر حيث بدأت هذه المراكز محاولات التغلب على هذه المشاكل بواسطة التجديد الحضري وإحكام تخطيط المدن المقترن دائما بالنمو الحضري السريع ومن النتائج السلبية العمرانية للنمو السكاني للمدن ضعف الموازنة بين استعمالات الأرض والبناء العمراني والتخطيطي فيها ، وينعكس ذلك على كفاءة أداء الوحدات المبنية والفضاءات المفتوحة ويزيد من التحويرات في هذه الوحدات بسبب الاختلاف بين الوظيفة الأصلية والمتطورة التي يفرضها هذا النمو .إن أهم آثار النمو السريع للسكان الحضر نشوء التجمعات السكانية العشوائية وتكون هذه التجمعات على الأغلب اقل إحياء المدينة حظا في الخدمات بأنواعها المختلفة ،ولم يعد هناك خلاف إن من ابرز الظواهر المرتبطة بالتضخم الحضري للسكان ظهور هذه التجمعات العشوائية بشكل غير مسبوق إلى الحد الذي يجعلها أحزمة فقر محيطة بالمدن ، مع ما يرتبط بذلك من مشكلات مختلفة ، والعشوائيات ليست ظاهرة عابرة مؤقتة يمكن حلها بقدر من السهولة واليسر .فتشير التقديرات الدولية إلى إن ثمن سكان المدن الكبرى في العالم يعيشون في عشوائيات لا تتضمن الحدود الدنيا للمعيشة الإنسانية ، ويمثل هذا العدد سدس سكان العالم ،كما إن أكثر من % 90 من سكان العشوائيات في العالم يعيشون في الدول النامية حيث يوجد في جنوب أسيا أعلى نسبة منها ، يليها غرب أسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية . (١٧)

إن ما تقدم يدعونا إلى الاستعانة بالتخطيط والتطوير الحضري والذي يعتبر علم قائم بحد ذاته ، ذو أسلوب تطبيقي مع تجديد المشاريع خاصة الحضرية ، وقد وضع لتحسين الأحوال الاجتماعية والمادية والفيزيقية لسكان المناطق الحضرية المتخلفة خاصة و مجتمع المدينة عامة. إن أول برنامج للتطوير

الحضري، ظهر في أمريكا الشمالية عام 1937 ، ثم جسد مفهومه واقعيا عام 1949 خاصة في تصديه للمشاكل الكثيرة التي تعاني منها المدن الأمريكية وأحيانا الحضرية المتخلفة، وذلك لوضع الحلول المناسبة لها. إن مفهوم التطوير الحضري يشير إلى استخدام سلسلة من العمليات التخطيطية المتكاملة التي تقوم على أسس و مقومات البيئة الحضرية ، فهو يعمل على تقدم المناطق الحضرية القديمة و الحديثة ذات نمط عمراني و التي تعاني أبنيتها من التخلف داخل المدن و مراكزها و حتى التي تقع على أطرافها " أما "**شابن** فقد أكد على أن التطوير الحضري هو عملية يقصد من ورائها تغيير في الحالة العمرانية للمناطق الحضرية المتخلفة في المدن ، خاصة فيما يتعلق بالهياكل العامة القديمة و التي لا تتماشى مع الحياة الحضرية العصرية وقد عرف أيضا على أنه " برنامجا من البرامج الأساسية والمجهودات الكبيرة التي تبذل للتحكم في الأزمة الحضرية . ومنه فإن التطوير الحضري يعمل على تنمية المدن وأجزائها الحضرية المتخلفة عمرانيا واجتماعيا واقتصاديا وثقافيا، حتى يتسنى لها القيام بوظائفها وأدوارها اتجاه سكانها. فالتطوير الحضري يشكل في نهاية المطاف مجموعة من الإجراءات الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية التي يهدف من خلالها إلى خلق هيكل مقبول للمدن ومناطقها الحضرية و بذلك توفير أفضل الخدمات والسبل المطلوبة للعيش داخل مجتمع المدينة. وللتطوير الحضري سياسات عديدة يقصد بها مجموعة المبادئ والمداخل والبدائل والوسائل والأساليب التي يتبناها التطوير الحضري، وذلك وفق المعطيات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعمرانية للمدينة التي يعاني سكانها من مأساة المناطق الحضرية المتخلفة (١٨)

الاستنتاجات :

١- تتعرض مدن العراق عموما إلى تدهور خطير في بيئتها الحضرية في غياب عملية التخطيط والتجاوز الحاصل على تصاميمها الأساسية من خلال تغيير استعمالات الأرض المكانية فيها ومن ثم تبديل جيمورفولوجيتها أما عن طريق التجاوز او الهدم أو التحوير الأمر الذي أدى إلى تغيير في هيكلية بناءها وفي استعمالات الأرض .

٢- إن ظاهرة السكن العشوائي في مدينة بغداد ليست حديثة العهد وإنما ترجع جذورها إلى مطلع الثلاثينيات في القرن العشرين وتزايدت هذه الظاهرة وتفاقمت عقدا بعد آخر ولاسيما بعد أحداث ٢٠٠٣ .

٣- من أسباب تفاقم هذه الظاهرة في الوقت الحاضر زيادة عدد السكان (بالنمو الطبيعي والهجرة) فضلا عن غياب السياسات الإسكانية المواكبة لهذه الزيادة السكانية مما ترتب عليه عجزا سكنيا واضحا .

٤- ومن أسباب تزايد المشكلة وتفاقمها هو ارتفاع بدلات الإيجار وارتفاع أسعار الأرض وغياب نظام تخطيطي متكامل فضلا عن اتساع ظاهرة النمو الحضري .

٥- أكثر البلديات التي تعاني من المجمعات العشوائية هي بلدية الغدير إما اقل البلديات عددا بالمجمعات العشوائية هي بلدية المنصور .

٦- المدينة العراقية اليوم بحاجة ماسة إلى أعادة المؤسسات التي تعني بعملية التخطيط كي تعود المدينة إلى عافيتها وجماليتها بحيث تحقق البيئة الصحية السليمة الحضرية والرفاهية لسكانها وللمناطق المجاورة لها من خلال التحكم في أنظمة استعمالات الأرض المكانية وفق ما هو موجود في التصاميم الأساسية المعدة للمدن فضلا عن توعية المواطنين بضرورة التقيد بالقوانين التخطيطية وعدم تغيير استعمالات الأرض المكانية في المدينة ألا بعلم الجهات التخطيطية بحيث لا يؤدي ذلك إلى تغيير من جيمورفولجية المدينة وجعل العملية التخطيطية جزء من حياة المواطنين من اجل خلق بيئة حضرية سليمة للمدينة وتحقيق السعادة والرفاهية لسكانها.

التوصيات :

١- إصدار المخططات التنظيمية من قبل وزارة الإسكان والتعمير لتلك التجمعات المقترحة البديلة لمناطق السكن العشوائي وبأسعار رخيصة ومساعدة سكانها على البناء بشكل ميسر عن طريق منح القروض ذات الأمد الطويل الأجل ودون فوائد .

٢- تعزيز قدرة شرائح محدودي الدخل على حيازة السكن بشكل منظم وقانوني عبر التوسع في مشاريع السكن الشعبي الميسر وكذلك التعاوني الموجه لهذه الشرائح .

٣- تشجيع القطاع الخاص المنظم على المساهمة في تنفيذ السياسات الإسكانية الموجهة إلى جانب مشاريعه العقارية الربحية فضلا عن تشجيع القطاع الخاص في عملية تطوير العشوائيات

٤- العمل على الحد من الهجرة الداخلية باتجاه المدينة ولاسيما إلى مناطق السكن العشوائي وذلك ن خلال تحسين أوضاع الريف والمناطق المحيطة بالمدن .

٥- إيجاد الأرض العمرانية المنظمة في المدينة وذلك لاستيعاب الزيادة السكانية التي تتعرض لها المدينة .

٦- إحداث نمو اقتصادي في مناطق مختلفة لسحب الزخم السكاني من هذه المناطق من خلال توفير فرص عمل والسكن للاستقرار بهذه المناطق الجديدة .

٧- تنظيم قوانين وتشريعات تحد من التجاوزات على الناطق والفضاءات الخالية في الأحياء الفقيرة .

٨- ضرورة استنباط أسس تخطيطية وعمرانية تتلاءم مع خصائص المجتمع وديمومة النسيج العمراني والاستفادة من المادة الخام المحلية من الأخذ بنظر الاعتبار أحقية الأجيال القادمة في الأرض والموارد .

٩- الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في هذا المجال والاستعانة بما تقدمه الأمم المتحدة من خبرة وإمكانات لحل هكذا مشكلة .

١٠- إن استخدام موارد البيئة المحلية في البناء يلعب دورا أساسيا في نشوء نسيج حضري متوافق مع البيئة المحيطة به , كما يؤدي إلى حدوث أفضل تفاعل بين هذا النسيج والبيئة المحلية , وجعله جزءا لا يتجزأ من هذه البيئة .

١١- لتحقيق التكامل المكاني والاجتماعي والاقتصادي للمراكز الحضرية وتفادي المشكلات الناجمة عن تحضرها ، لابد من وضع الأنظمة الحضرية الملائمة لكل مركز ، بعد دراسة تطوره التاريخي وإمكانيات تنميته المتاحة ، وعن طريق الموازنة بين هذه الأنظمة والخطط يمكن تحقيق ذلك .

الهوامش :-

١- حيدر رزاق محمد أل شبر الموسوي ، تحديد مقترحات لحل مشكلة السكن العشوائي منطقة الدراسة مدينة بغداد ، دبلوم عالي ، معهد التخطيط الحضري والإقليمي للدراسات العليا ، جامعة بغداد ، ٢٠١٠ ، ص ١١ .

٢- عبدالله العلي النعيم ، الأحياء العشوائية وانعكاساتها الأمنية ، ندوة الانعكاسات الأمنية وقضايا السكن والتنمية ، القاهرة ، ٢٠٠٤ . إما التجاوز فيعني وضع اليد على الأراضي بغير حق ومن دون ثمن بهدف امتلاكها والتصرف بها ، أو انه الاستيلاء على أراضي الدولة واستغلالها للمنفعة الشخصية بإضافتها لسكنه أو يتخذها سكنا له خلافا لما يقرره القانون (- رعد عبد الحسين الغريباوي ، ظاهرة السكن العشوائي في مدينة السماوة والمشكلات النجمة عنها ، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية ، المجلد ١٥ ، العدد ٣ ، ٢٠١٢ ، ص ١٧٥ . - محمد علي ميرزا ، مستوطنات التجاوز في مدينة بغداد وبعدها الجغرافي ، مجلة كلية التربية الأساسية ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، العدد ٤٩ ، ٢٠٠٦ ، ص ٢٦١) إما المناطق المتدهورة فهي الأحياء التي تصل إلى ما هي عليه ألان بفعل الإهمال والقدم والانخفاض في مستوى الطلب على المساكن الواقعة ضمنها لتردي الحالة العمرانية لأبنيتها التي كانت مريحة في فترة من الزمن إلا إن تزايد التهرؤ وعدم الصيانة كانا سببا في فقدان قيمتها الإنشائية مما دفع سكانها الأصليون إلى الرحيل ليحل محلهم سكان اقل دخلا وهكذا حتى وصل الحي إلى حالته المتدهورة أو إن الحي نشأ متدهورا أصلا بسبب وجوده في منطقة غير مرغوبة في المدينة لقلة الخدمات أو لبعدها عن طرق المواصلات لذلك لم يقبل عليها إلا فئة من الناس تمتاز بقلة الدخل ومع مرور الزمن تصبح هذه المناطق أكثر تدهورا (- احمد محمد بود راع ، التطور الحضري للمناطق المتخلفة في مدينة بغداد ، منطقة الدراسة الكفاح ، رسالة ماجستير ، مركز التخطيط الحضري والإقليمي ، جامعة بغداد ، ١٩٨٠ ، ص ٢٨ . - محمود جاد ، التضخم الحضري في البلاد النامية ، دار العالم الثالث ، القاهرة ، ١٩٣٠)

٣-برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ، يوم الموئل العالمي ، اليابان ، ٢٠١٠

٤-حنان محمود شكر الجبوري،ظاهرة السكن العشوائي في بعض المدن العربية دراسة تحليلية لأسباب الظهور وتصورات تخطيطية لإمكانيات المعالجة ، رسالة ماجستير ، المعهد العالي للتخطيط الحضري والإقليمي ،جامعة بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص ٥ . وللمزيد (صلاح هاشم زغير حسن ، مشكلة السكن العشوائي في مدينة البصرة دراسة تحليلية جغرافية ، ، وقائع المؤتمر العلمي الأول (التخطيط العمراني ودوره في خدمة المجتمع) للمدة ١٩ -٢٠ / ١٢ / ٢٠١٢ ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة الكوفة ، كلية التخطيط العمراني ، ص ٢٨٠ - ٢٨٤ .

٥-لينا عبد الكريم فاخر ، السكن العشوائي منطقة الدراسة أم الورد في الجادرية ،دبلوم عالي ، المعهد العالي للتخطيط الحضري والإقليمي ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص ٨- ٩ .

٦-لينا عبد الكريم فاخر ، مصدر سابق ، ص ١٣ .

٧-صباح فاضل الرحماني ، الإسكان سياسات وتخطيط ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، الأردن ، عمان ، ٢٠١٢ ، ص ٤٥ .

٨-حنان محمود شكر الجبوري ، مصدر سابق ، ص ١٩٣ .

٩- لينا عبد الكريم فاخر ، مصدر سابق ، ص ١٤ .

١٠-حيدر رزاق محمد أل شبر الموسوي ، مصدر سابق ، ص ١٦

١١-قاسم ألربداوي ، مشكلة السكن العشوائي في المدن العربية الكبرى ، مجلة جامعة دمشق ، المجلد ٢٨ ،العدد الأول ، ٢٠١٢ ، ص ٤٥٧ .

١٢-حنان محمود شكر الجبوري، مصدر سابق ، ص ١٧٤ (الرجوع إلى : عدنان مكي البدراوي ، ظاهرة سكن الصرائف حول بغداد ١٩٤٠ – ١٩٧٧ اجتماعية اقتصادية عمرانية ، مركز التخطيط الحضري والإقليمي ، جامعة بغداد ، ١٩٨٥ .

١٣-حنان محمود شكر الجبوري،مصدر سابق ، ص ١٧٥ .

١٤-صلاح داود الزبيدي ، المناطق العشوائية في مدينة بغداد وآثارها البيئية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية ، مجلة ديالى ، جامعة ديالى ، العدد ٥٢ ، ٢٠١١ .

١٥-عبد الصاحب ناجي رشيد البغدادي وسهام كاظم عبد الموسوي ، الأبعاد الاجتماعية للتطوير الحضري في الأحياء الفقيرة مدينة الصدر في بغداد كحالة دراسة ، وقائع المؤتمر العلمي الأول (التخطيط العمراني ودوره في خدمة المجتمع) للمدة ١٩ -٢٠ / ١٢ / ٢٠١٢ ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة الكوفة ، كلية التخطيط العمراني ، ص ٢٣١ .

١٦-نوعية البيئة السكنية الحضرية للمدينة العربية بين النظرية و التطبيق دراسة حالة مدينة المسيلة –ا لجزائر، من موقع الموسوعة الحرة

١٧-عبد الوهاب عبد الرزاق التحافي ، الجهود الأممية لمن الجرائم في المدن الكبرى ، ٢٠٠٢ ،ص ٢ على الموقع : www . alzamn .com

١٨-حفيظي ليليا ، المدن الجديدة ومشكلة الإسكان الحضري ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الإنسانية الاجتماعية ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، الجزائر ، ٢٠٠٩ ، ص ٦٩ – ٧٢ .